## كلمة ونص

### أولوية القضاء

**بقلم: نبيل الملاح**

في السنتين الأخيرتين كتبت سلسلة مقالات تتعلق بالقضاء قدمت فيها أفكاراً ورؤى واقتراحات للنهوض بالسلطة القضائية وتجاوز عثراتها وما أصابها من خلل وتراجع في أداء وظيفتها في الدولة والمجتمع، وكان اهتمامي بالقضاء نابعاً من إدراكي أن مؤسسة القضاء تعتبر المؤسسة الأهم في الدولة باعتبارها السلطة المعنية بتحقيق العدل والعدالة بين أفراد المجتمع وبينهم وبين الدولة، وهي المسؤولة عن تطبيق القوانين وفقاً لقصد المشرع وغايته، والمحافظة على حقوق وممتلكات الأفراد والمال العام.

لقد كانت الأفكار والاقتراحات التي قدمتها ناتجة عن تجربة وممارسة وبحث علمي وعملي، وما أسمعه من الناس عن معاناتهم عندما يضطرون لرفع دعوى قضائية.

إلا أن ما أكتبه لم يلقِ استحساناً من البعض في القضاء؛ حيث اعتبروه تمادياً على السلطة القضائية وتدخلاً في شؤونها؛ في الوقت نفسه كنت أسمع ثناء وتقديراً لما أكتبه من قضاة كبار أجلاء.

على الجميع أن يدرك أن القضاء ملاذنا جميعاً ومن حق كل واحد منا أن يسلط الضوء على ما يظهر فيه من خلل وتقصير؛ فالقاضي يصدر حكمه باسم «الشعب العربي في سورية»، وبالطبع لا يجوز ولا يحق لأحد أن يتدخل في عمل القضاة والأحكام التي يصدرونها؛ لكن هذا لا يعني ألا تتم محاسبة القاضي الذي يرتكب خطأ مهنياً جسيماً في حكمه عن قصد وغير قصد.

لذلك اقترحت وأؤكد ضرورة إحداث مكتب أو إدارة تتبع مجلس القضاء الأعلى تكون مهمتها تقييم أداء القضاة من خلال الأحكام التي يصدرونها وما يرد عنهم من معلومات موثقة تؤكد وجود شبهة فساد، وذلك بوضع الأسس والمعايير الدقيقة والآليات الناجعة للوقوف على كفاءة القاضي ونزاهته وكل ما يتعلق بذمته المالية. واقترحت الاستعانة بالقضاة المتقاعدين الذين ما زالوا قادرين على العطاء، وأعتقد أن هؤلاء هم الأقدر على تقييم القضاة القائمين على رأس عملهم بموضوعية وحيادية.

وكذلك اقترحت تعديل بعض الأحكام الموجودة في قانون أصول المحاكمات المدنية بقصد منع استغلالها في إعاقة تنفيذ القرارات القضائية المكتسبة الدرجة القطعية، وبما يؤدي إلى سرعة البت بالدعاوى وعدم المماطلة فيها. ولا بد من تضمين قانون أصول المحاكمات أحكاماً تنظم عمل المصفي القضائي للشركات ضمن إطار التنفيذ الجبري.

واقترحت لجنة قانونية شكلها وزير العدل في حينه تعديل قانون الشركات بما يؤدي إلى الفصل بين تصفية شركات الأشخاص وتصفية شركات الأموال، والتصفية القضائية والتصفية الاتفاقية أو الرضائية. وسمعت أنه تم تشكيل لجنة في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك لتعديل قانون الشركات، ولا أعرف إذا قامت هذه اللجنة بدراسة المقترحات أم لا؟

وكانت الاقتراحات الأهم تتعلق بأسس ومعايير اختيار القضاة وتأهيلهم وتدريبهم، والعمل على تحقيق الشروط التالية في انتقاء القضاة: العلم والأخلاق والحكمة والحلم والرحمة والتواضع والحزم.

وأتمنى أن يترسخ في عقل القاضي وسلوكه أن القضاء هو مؤسسة عدل وإنصاف وليس لاصطياد المتقاضين والتعامل معهم بفوقية وتعال؛ فبعض القضاة يتصرفون بدافع السلطة الممنوحة لهم من دون مراعاة كرامة الآخرين وقدرهم.

إننا نهدف في النهاية إلى أن يتخلص القضاء من الشوائب التي لحقت به، ويعمل على إيجاد «جهاز تنقية آلي» يطرد الفساد والفاسدين فيه ليبقى بعيداً عن الشبهات والسلبيات، ويحظى باحترام وتقدير الجميع.

وعندها سننتقل للكتابة عن أمور أخرى تهم الوطن والمواطن، وسيبقى القضاء أولويتنا جميعاً ومحل احترام وتقدير الجميع.

### توقع أن تبدأ عمليات الترشيح بداية الأسبوع القادم.. ومستلزمات الانتخابات أصبحت جاهزة تقريباً

# رئيس «اللجنة العليا للانتخابات» لـ«الوطن»: شكلنا اللجان القضائية الفرعية وتقديم طلبات الترشح في قصور العدل

- إمكانية فتح مراكز انتخابية لأهالي الرقة وإدلب في دمشق
- للأحزاب المرخصة الحرية في طرح أسماء مرشحيها واللجنة تدقق الشروط
- فارس لـ«الوطن»: يحق للناخب إبراز سند إقامة للانتخاب في المحافظة التي يقطن فيها

**محمد منار حميجو**

أكد رئيس اللجنة القضائية العليا للانتخابات حيدر رحمة تشكيل اللجان القضائية الفرعية والترشيح في المحافظات وأنه من المتوقع أن ينشر مرسوم تحديد موعد الانتخابات الخاصة لمجلس الشعب «اليوم» الخميس وبالتالي تقديم طلبات الترشح يبدأ بداية الأسبوع القادم.

**وفي تصريح خاص لـ«الوطن» أوضح رحمة أن تقديم طلبات الترشيح ستكون في قصور العدل وليست في المحافظات كما كان معمولاً به سابقاً في السنوات السابقة، مشيراً إلى أن دور المحافظات هو تأمين المقرات الانتخابية فقط.**

ولفت رحمة إلى أن لجان الترشيح تستقبل طلبات الترشيح خلال سبعة أيام ومن ثم تصدر النتائج في اليوم الثامن لمعرفة المقبولين الذين يحق لهم خوض الانتخابات، لافتاً إلى أن أحد الشروط التي يجب توافرها لدى المرشح ألا يكون محكوماً بجرم جزائي باعتبار أنه يطلب منه ورقة لا حكم عليه.

وأوضح رحمة أن هناك تنسيقاً مع وزارة الداخلية التي تعمل على تأمين مستلزمات العملية الانتخابية من الحبر السري والأختام والصناديق وغيرها لإنجاح العملية الانتخابية، مؤكداً أنه تم عقد اجتماع مع معاون وزير الداخلية ومناقشة كل هذه الأمور التي أصبحت جاهزة تقريباً.

وأشار رحمة إلى أن اللجنة مداومة على مدار الأربع والعشرين ساعة وتم توزيع أرقام هواتف أعضاء اللجنة على المحامين العامين لمعالجة أي مشكلة من الممكن أن تحدث.

رحمة أكد أنه سوف يتم فتح مراكز لأهالي الرقة في منطقة السبخة في حين محافظة إدلب سيكون هناك مراكز لها في محافظة حماة حالياً، مؤكداً أنه يمكن فتح مراكز للمحافظتين في دمشق ليتسنى للقاطنين في العاصمة من أهالي المحافظتين انتخاب مرشحيهم.

وبيّن رحمة أنه لا يجوز للمرشح إلا أن يترشح في محافظته وكذلك الحال لمن يرغب بأن يدلي بصوته، مشيراً إلى أن الأحزاب المرخصة لها الحرية في أن ترشح الأسماء التي تريدها واللجنة فقط تدقق في الشروط وليس لها علاقة بالأسماء التي ترشحها تلك الأحزاب.

من جهته لفت عضو اللجنة نوري فارس إلى أنه تم تحديد الجرائم التي تمنع من الانتخابات، مشيراً إلى أن محامي عام الرقة طلب فتح مركز للمحافظة في دمشق وحالياً في انتظار الكتاب لدراسته باعتبار أن هناك الكثير من أهالي المحافظة قاطنين في دمشق كذلك الحال بالنسبة لأهالي إدلب.

وأكد نوري أن هناك سجلاً انتخابياً تتم مراجعته وتدقيقه في بداية كل انتخاب وبداية كل عام لبيان أسماء الذين يحق لهم الانتخاب في كل محافظة، موضحاً أنه يوزع على المحافظات وعلى مراكز الانتخاب وبالتالي فإن الشخص الذي يرغب بالإدلاء بصوته يتم التدقيق في هويته لبيان إذا كان اسمه موجوداً في السجل أم لا وعلى ضوء ذلك يحق له الانتخاب.

ولفت نوري إلى أنه يحق للناخب أن يطلب نقل موطنه إلى المحافظة التي يرغب في أن يدلي بصوته فيها وأنه لا يمنع أيضاً أن يقدم وثيقة سند إقامة تثبت أنه مقيم في المحافظة التي يرغب أن ينتخب فيها.

نوري أكد أنه منذ أكثر من شهرين تم إفراغ الصناديق المستعملة في الانتخابات السابقة ووضع محتوياتها بأكياس مع تنظيم محاضر بذلك لاستعمالها في الانتخابات القادمة، مشيراً إلى أن وزارة الداخلية تعاقدت لتأمين الحبر السري.

وستجري انتخابات مجلس الشعب في الثالث عشر من شهر نيسان القادم لاختيار ٢٥٠ عضو مجلس منهم ١٢٧ عمالاً وفلاحين و١٢٣ من باقي فئات الشعب موزعين على المحافظات.

### المدير القنصلي بالسويداء لـ«الوطن»:

# الآلية الجديدة لدفع البدل سهلت الخدمات للمغتربين

**السويداء- عبير صيموعة**

كان لقرار القائد العام للجيش والقوات المسلحة المتضمن تعديلاً على نظام التجنيد الأثر الإيجابي الكبير في تسهيل أعمال الشباب السوري المغترب، وأكد مدير المكتب القنصلي في السويداء فراس الحناوي أن القرار الجديد غيرّ الآلية المتبعة في وثائق إثبات الإقامة ودفع البدل والتأجيل الدراسي للشباب المغترب وأصبحت المراسلات بخصوص التجنيد والتأجيل الدراسي تتم مباشرة ما بين السفارات ووزارة الخارجية ومديريات التجنيد العامة.

وأوضح الحناوي أن هذه الآلية سمحت للمكلفين «المغتربين» المقيمين في دول لا يوجد بها تمثيل دبلوماسي أو سفارة سورية بأن يقوم ذووهم أو وكيلهم القانوني بمراجعة شعب التجنيد ومتابعة معاملات البدل والتأجيل والاحتياط وعدم اضطرار المغتربين السفر إلى بلد مجاور لهم توجد به إحدى السفارات السورية لمتابعة أوراقه، كما أتاحت إمكانية دفع البدل النقدي عن طريق السفارات المنتشرة في الخارج لمن يرغب ولمن لا يوجد لديه أحد لمتابعة أوراقه في القطر، مضيفاً: حيث تقوم سفارة البلد التي يقيم بها المغترب بعد دفع البدل بإرسال ما يثبت أنه تم دفع البدل لديها إلى مديرية التجنيد العامة لاستكمال المعاملة وإعلام شعبة تجنيده وتقوم السفارة بمنح المكلف بياناً يثبت دفعه للبدل النقدي يؤخذ به في جميع المنافذ الحدودية والمطارات.

وبيّن الحناوي أن الآلية الجديدة سمحت بأن يقوم الكفيل القانوني للمغترب بمراجعة السفارة لإجراء معاملته للتأجيل أو دفع البدل في حال تعذر حضور المغترب للسفارة موضحاً أن الآلية الجديدة ألغت المدد والإقامات التي كانت مشترطة للبدء عن طريق السفارة بمعاملة التأجيل والبالغة ستة أشهر مضيفاً: وفيما يتعلق بمعاملات التأجيل والاستبعاد من الاحتياط فإن السفارة تبلغ المكلفين الذين تقدموا لديها بعد صدور الموافقات وتمنحهم بياناً مصدقاً يثبت قرار التأجيل ومدته أو قرار تجديد معذرة التأجيل.

ولفت الحناوي إلى أن جميع الخدمات القنصلية التي تقدمها الإدارة القنصلية في وزارة الخارجية والمغتربين يتم تقديمها للمواطنين عن طريق المكتب القنصلي في السويداء وفي المكاتب القنصلية في المحافظات والبالغة سبعة مكاتب لغاية الآن حيث يتم تقديم خدمة تصديق الوثائق والمستندات وخدمة تصديق الوكالات الداخلية والخارجية بالإضافة إلى تسهيلات زيارة القطر ضمن وفد المغتربين.

وكشف المستشار الحناوي أن المكتب القنصلي ينتظر إنهاء الإجراءات الفنية لتطبيق الطابع الالكتروني عوضاً عن الطوابع الورقية الذي وفي حال البدء بتطبيقه إضافة لمظهره الحضاري والجمالي سوف يمنع أي محاولة لتزوير الوثيقة التي يتم التصديق عليها لاستخدامها خارج القطر عبر الباركود الذي يحمله علماً أنه بدئ تطبيقه في الإدارة المركزية في دمشق منذ منتصف شهر كانون الثاني من العام الحالي إضافة إلى اعتماده من قبل السفارات السورية في الخارج منذ شهر آب من عام ٢٠١٨ لإجراءات التصديق واستيفاء رسوم المعاملات القنصلية.

وأشار مدير المكتب القنصلي في السويداء أن المكتب استقبل خلال الشهرين الماضيين ما يزيد على ٤ آلاف مراجع في حين بلغ عدد الوثائق المقدمة والمصدق عليها ١٥ ألفاً و٤٠٠ وثيقة في حين وصل عدد المراجعين للمكتب خلال العام الماضي ٢٠١٩ إلى ٢٨ ألفاً و٥٩٢ مراجعاً وبلغ عدد الوثائق المصدقة ٧٧ ألفاً و٥٢٠ وثيقة.

# مختبر تحليل التربة في القنيطرة بالخدمة بعد توقف ٩ سنوات

**القنيطرة- خالد خالد**

أكد رئيس مركز البحوث الزراعية في القنيطرة إياد الخالد وضع مخبر إجراء تحاليل وفحص التربة بموقع عين النورية بالخدمة بعد توقف دام نحو تسع سنوات بسبب ظروف المحافظة والأزمة التي مرت بها.

وبيّن الخالد أن المخبر مجهز بأحدث الأجهزة «١٨ جهازاً» ويعد من الأفضل على مستوى الشرق الأوسط والمنطقة العربية.

وأبدى الخالد استعداد المركز لتوفير خدمات البحث للمزارعين لمساعدتهم في تحسين الإنتاج وزيادة الدخل المادي وتغطية تكاليف الزراعة دون خسائر حيث إن المختبر سيساهم في توفير الجهد والمال على الفلاحين من خلال تقديم النصح ونقل التكنولوجيا الحديثة للحد من هدر الأسمدة ومدخلات الإنتاج الزراعي وتحقيق قيمة مضافة على عمليات الإنتاج الزراعي وبأسعار رمزية جداً.

وأشار إلى أن محافظة القنيطرة يوجد فيها أنواع متعددة من الترب ولذلك يحتاج المزارع لإجراء تحليل التربة لأرضه قبل زراعتها ليتمكن من معرفة العناصر الغذائية والأسمدة اللازمة للمحصول قبل زراعته، منوهاً بأن معرفة التركيب الكيميائي للتربة وتكوينها تساعد المزارع في التعرف على أرضه ودراسة خواص التربة وتعويض ما تفقده الأرض من العناصر الغذائية، ومن ثم معرفة أنسب المحاصيل التي تزرع بها والعمل على تسميدها لتعطي المحصول المربح اقتصادياً.

وأشار إلى أهمية المختبر الذي سيساهم في خدمة المزارعين وتوفير البحث العلمي الدقيق للزراعات المروية في المنطقة لتعريف أصحاب المشاريع الزراعية بأهم التحديات التي تواجههم وتخطيها بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة بالشأن الزراعي وتزويدهم بالمعلومات الدقيقة حول احتياجات مزارعهم من كميات مياه الري والتسميد لتطبيق الزراعة.

بدوره أكد عضو اتحاد فلاحي القنيطرة غسان الطويل أهمية تحليل التربة لمعرفة نوع السماد الذي تحتاجه الأرض والمحصول ما يوفر على المزارع شراء بعض الأسمدة لأرضه، موضحاً أن المخبر يخدم الفلاحين من أبناء المحافظات الجنوبية والمناطق المتاخمة لمحافظة القنيطرة، حيث كان الفلاح سابقاً وخلال الأزمة يضطر إلى التوجه إلى مختبرات القطاع الخاص.

يذكر أن المختبر كان يقدم خدماته قبل الأزمة مجاناً للفلاحين بالقنيطرة لدعم استقرارهم على أرض المحافظة على حين حددت إدارة البحوث الزراعية مبلغاً رمزياً لقاء تحليل التربة وقدره ثلاثة آلاف ليرة، علما أن مخابر القطاع الخاص تتقاضى أكثر من ٣٠ ألفاً على التحليل.

### الحلاقون أيضاً يزيدون أجورهم.. تجهيز العروس بـ٥٠ ألف ليرة

# يوسف لـ«الوطن»: التسعيرة مدروسة ولا تظلم أحداً

**اللاذقية- عبير سمير محمود**

«تختلف أجور الحلاقة بين صالون وآخر بحسب المنطقة التي يوجد بها»، هكذا يعتبر معظم رواد صالونات الحلاقة سواء الرجالية أو النسائية، فلا فرق في الوجهة ما دامت التسعيرة تحددها الطبقة التي تتردد على صالونات منطقتها بشكل خاص.

تقول عليا إن دخول صالون في حي الأميركان لقص وتصفيف شعر بسعر قد يصل إلى ٨ آلاف ليرة، لا يعادل ذات العملية في صالون بأحد الأحياء الشعبية التي لا تتجاوز أجرته ٤ آلاف ليرة، ما يشير إلى أن الفروق السعرية تحكمها المنطقة وزبائنها بالدرجة الأولى وخاصة فيما يتعلق بتجهيز العرائس مع وصول الأجرة إلى ٢٠٠ ألف ليرة في عدد من صالونات المدينة الشهيرة.

علا -طالبة جامعية- بيّنت أنها تضطر معظم الأحيان لغسيل شعرها عند أحد الصالونات في محيط الجامعة لعدم توافر المياه الساخنة والكهرباء في المنزل الذي تستأجره وزميلاتها، مبينة أنه يتقاضى منها سعراً عند دخول نظام التقنين الكهربائي يختلف عن السعر عند وصول التيار يتراوح ما بين ٢٥٠٠-٣ آلاف ليرة عند كل غسيل وتجفيف.

ولا يختلف حال الحلاقة عند الرجال في معاناة تفاوت الأجور، فمن حلاقة شعر الرأس حتى الذقن لا أحد يعرف ما هي التسعيرة الحقيقية، بحسب ما ذكر عدد من الشباب لـ«الوطن»، مطالبين بضبط عمليات التسعير منعاً للاستغلال، وفق قولهم.

المكتب التنفيذي لمحافظة اللاذقية أصدر تعديلاً على أجور الحلاقة والتزيين الرجالية والنسائية في المحافظة، محدداً أسعار جميع العمليات التي تتم داخل الصالونات بدءاً من القص وحتى تزيين العرائس.

وأكد عضو المكتب التنفيذي المختص بقطاع التجارة الداخلية وحماية المستهلك والصناعة علي يوسف لـ«الوطن»، أنه بحسب الواقع والمتغيرات في السوق اقتضى تعديل أجور الحلاقين بما يرضي جميع الأطراف سواء الحلاق أم الزبون.

وبيّن يوسف أنه فيما يخص الحلاقة الرجالية تم تحديد حلاقة شعر الرجل بـ٥٠٠ ليرة سوريّة، وحلاقة الطفل بـ٣٠٠ ليرة، حلاقة ذقن مع تنظيف شعر وجه ٣٠٠ ليرة، تقليم ذقن وتشذيب ونتف وتحديد بـ٥٠٠ ليرة، تنظيف بشرة وجه مع مساج ١٥٠٠ ليرة، تسبيل شعر ألف ليرة، صبغ شعر ١٥٠٠ ليرة، تخصيل شعر ١٢٠٠ ليرة.

وعن تعديل أجور الحلاقة النسائية، بيّن يوسف أن تجهيز عروس خطوبة حدد بـ٣٥ ألف ليرة، مقابل ٥٠ ألف ليرة لتجهيز عروس زفة، وتم تحديد مكياج سهرة بـ٥ آلاف ليرة، تسريحة ومكياج سهرة شعر قصير ٦ آلاف ليرة، وللشعر الطويل ٨ آلاف ليرة، ومكياج سهرة وتسريحة شنيون ٨ آلاف ليرة، وقص شعر ٥٠٠ ليرة ومثلها لحمام الشعر، في حين أن التجفيف والسيشوار بألف ليرة، والقص مع الحمام والسيشوار ٢٥٠٠ ليرة، وحمامات الزيوت تتراوح ما بين ٣ – ٥ آلاف بحسب طول الشعر، وصبغة الشعر ٥ آلاف ليرة، أما تسبيل كرياتين للشعر القصير فحدد بـ٦٥٠٠ ليرة و١٢ ألفاً للطويل، والبوتوكس العلاجي للشعر القصير بـ٨ آلاف ليرة، و١٥ ألفاً للشعر الطويل، ولايت وميش ١٥ ألف للشعر الطويل و٨ آلاف للشعر القصير، وتنظيف حواجب بـ٥٠٠ ليرة، ولصق أظافر ألف ليرة، مقابل ١٠ آلاف ليرة لجل الأظافر مع الأكريليك.

وعن أسباب التعديل، أكد عضو المكتب التنفيذي أن الأسعار لا تبقى ثابتة وهي تتغير حسب الواقع والعمالة، مبيناً أن اليد العاملة تزيد أجورها كل فترة بحسب متغيرات السوق، مؤكداً أن التسعيرات الجديدة مدروسة من قبل المكتب التنفيذي والتموين واتحاد الحرفيين، لتكون متوازنة ومرضية لكل الأطراف فلا تظلم العامل ولا المواطن على الإطلاق.

وشدد عضو المكتب التنفيذي على التزام جميع الحلاقين بالتسعيرة الجديدة، مؤكداً أنه يجب على كل صالون وضع لوحة إعلانات فيها نشرة تسعيرية بمكان واضح أمام كل الزبائن، مطالباً أي زبون يتعرض للاستغلال بمراجعة التموين وتقديم شكوى بحق كل صالون يخالف التسعيرة.

وأكد يوسف وجود عقوبات رادعة وإجراءات تموينية بحق كل من يخالف التسعيرة المحددة مؤخراً، لافتاً إلى معاقبة المخالفين بضبوط محددة وفق القانون لكل من لا يتقيد بالأجور الجديدة.